طريق الاشتراك الخاص، وبعضها يوزع لمن يطلبه إذا اتبع بعض اللياقة وتفادى إثارة شكوك أولى الأمر اليهود، وهم شعب حذر مرهف الحس فيما يتعلق بمصلحته ومراميه. فإذا توفر على دراسة هذه المادة جماعة من أهل الاختصاص استطاعوا أن يستبينوا كثيرا من تطورات الغش السياسي اليهودي في نطاقه المحلي وفي نطاقه العالمي كذلك، وأن يتفادوا كثيرا من الأخطاء التي دفعنا إليها في صراعنا مع اليهود في إسرائيل نفسها وفي خارج إسرائيل

هذا مثل أحببت أن أورده في معرض الحديث عن هذا اللون من أساليب الاستنتاج المفيد لمجرى السياسة الدولية وطبيعة العلاقات الدولية، كما توفرها الدراسات العلمية الحديثة للمقومات الخلقية والثقافية لمختلف الشعوب التي تؤلف هذه العائلة الإنسانية

وهذا اللون كما نرى جزء من حرب الأعصاب التي لا تنقطع حتى في أزمنة السلم أو في فترة الهدوء التي تسبق العاصفة

نيويورك — عمر عليش

٨ - في الحديث المحمدي

للأستاذ محمود أبو رية

وضع الحديث وأسبابه :

كان من آثار تأخير تدوين الحديث إلى ما بعد المئة الأولى من الهجرة وصدر من المئة الثانية، أن اتسعت أبواب الرواية وفاضت أنهار الوضع بغير ما ضابط ولا قيد، حتى لقد بلغ ماروى من الأحاديث الموضوعة مئات الألوف لا يزال شيء كثير منها مبثا في الكتب المنتشرة بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها

والحديث الموضوع هو المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله (ص) زوراً وبهتانا سواءاً أكان ذلك عمداً أم خطأ

ووضع الحديث على رسول الله كان — كما قال أحد الأئمة : — أشد خطراً على الدين وأنكى ضرراً بالمسلمين من تعصب أهل المشرقين والمغربين، وأن تفرق المسلمين إلى شيعة ورافضة وخوارج ونصيرية الخ لهو أثر من آثار الوضع في الدين

قال المرتضى اليماني في كتابه إيثار الحق : إن معظم ابتداع المبتدعين من أهل الإسلام إنما يرجع إلى هذين الأمرين الواضح بطلانهما وهما الزيادة في الدين، والنقص منه، ومن أنواع الزيادة في الدين الكذب عليه

وقال النووي في شرح مسلم نقلا عن القاضي عياض :

الكاذبون حزبان : أحدهما — حزب عرفوا بالكذب في حديث رسول الله وهم أنواع؛ منهم من يضع مالم يقله (ص) أصلا كالزنادقة وأشباههم . . . إما حسبة بزعمهم وتدينا كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب (١) وإما إغرابا وسمعة كفسقة المحدثين، وإما تعصبا واحتجاجا كدعاة المبتدعة ومتعصبي المذاهب، وإما إشباعا لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه، وطلب الفوز لهم فيما أتوه. ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكن ربما وضع المتن الضعيف إسناداً صحيحا مشهورا. ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمد ذلك إما للاغراب على غيره، وإما لدفع الجهالة عن نفسه. ومنهم من يكذب فيدعي سماع مالم يسمع ولقاء مالم يلق. ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها إلى النبي (ص)

وقال العلامة السيد رشيد رضا في تفسير المنار (٢)

« إن العابثين بالإسلام ومحاولي إفساد المسلمين وإزالة ملكهم من زنادقة اليهود والفرس وغيرهم من أهل الابتداع وأهل العصبيات العلوية والأموية والعباسية قد وضعوا أحاديث كثيرة افتروها، وزادوا في بعض الآثار المروية دسائس دسوها، وراج كثير منها بإظهار رواتها للصلاح والتقوى، ولم يعرف بعض الأحاديث الموضوعة إلا باعتراف من تاب إلى الله من واضعيها . ولقد كان الأستاذ الإمام محمد عبده يقول: « إن الإسلام الصحيح

(١) سنتكلم في آخر المقال عن الوضاع الصالحين

(٢) ص ٥٠٦ ج ٩

هو ما كان عليه أهل الصدر الأول قبل ظهور الفتن »

وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: إن أصل الكذب في أحاديث الفضائل كلها من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم (علي) حملهم على وضعها عداوة خصومهم . . . فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث

ولوضع الحديث والكذب على رسول الله (ص) أسباب كثيرة ذكرها المحدثون، جمعها السيد رشيد رضا ونشرها في مجلة المنار [٣] وها هي ذي: (أحدها) وهو أهمها ما وصفه الزنادقة اللابسون لباس الإسلام غشا ونفاقا وقصدهم بذلك إفساد الدين [٤] وإيقاع الخلاف والافتراق في المسلمين. قال حماد بن زيد، وضعت الزنادقة أربعة آلاف حديث — وهذا بحسب ما وصل إليه علمه واختباره في كشف كذبها، وإلا فقد نقلوا أن زنديقا واحدا وضع هذا المقدار. قالوا: لما أخذ ابن أبي العوجاء ليضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام (ثانيها) الوضع لنصرة المذاهب في أصول الدين وفروعه، فإن المسلمين لما تفرقوا شيعا ومذاهب جعل كل فريق يستفرغ ما في وسعه لإثبات مذهبه ولاسيما بعد ما فتح عليهم باب المجادلة والمناظرة في المذاهب، ولم يكن المقصود من ذلك إلا إفحام مناظره والظهور عليه حتى أنهم جعلوا (الخلاف) علما صنفوا فيه المصنفات، مع أن دينهم ما عادى شيئا كما عادى الخلاف. . تاب رجل من المبتدعة فجعل يقول: انظروا عمن تأخذون هذا الحديث، فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا. وليس الوضع لنصرة المذاهب محصورا في المبتدعة وأهل المذاهب في الأصول، بل إن من أهل السنة المختلفين في الفروع من وضع أحاديث كثيرة لنصرة مذهبه أو تعظيم إمامه سوف نذكر ونبين الكثير منها في موضعه إن شاء الله. وإليك الآن حديثا واحدا وهو « يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي » وقد رواه الخطيب عن أبي هريرة مرفوعا. قالوا: وهذا الإفك لا يحتاج إلى بيان بطلانه، ومع هذا تجد الفقهاء المعتبرين يذكرون في كتبهم الفقهية شق الحديث الذي يصف أبا حنيفة بأنه سراج الأمة. . [٥] (ثالثها) الغفلة عن الحفظ اشتغالا عنه بالزهد والانقطاع للعبادة، وهؤلاء العباد والصوفية يحسنون الظن بالناس ويعدون الجرح من الغيبة المحرمة، ولذلك راجت عليهم الأكاذيب وحدثوا عن غير معرفة ولا بصيرة. . (رابعها) قصد التقرب من الملوك والسلاطين والأمراء. . وكما كذب علماء السوء على الرسول (ص) لأجل السلاطين كذبوا كذلك في وضع الأحكام والفروع الفقهية لأجلهم (خامسها) الخطأ والسهو — وقع هذا لقوم. ومنهم من ظهر له الصواب ولم يرجع إليه أنفة واستنكافا أن ينسب إليهم الغلط. ولم تعرف رقة دين هؤلاء وعدم إخلاصهم في الاشتغال برواية الحديث إلا بعد ما وقع لهم ما وقع (سادسها) التحديث عن الحفظ ممن كانت لهم كتب يعتمد عليها فلم يتقن الحفظ فضاعت الكتب فوقع في الغلط [٦] (سابعها) اختلاط العقل في آخر العمر، وقع هذا لجماعة من الثقات فكانوا معذورين دون من سلم بكل ما نسب إليهم من غير تمييز بين ما روى عنهم في طور الكمال والعقل وبين ما روى في طور الاختلاط والهرم (ثامنها) الظهور على الخصم في المناظرة ولاسيما إذا كانت في الملأ. قال ابن الجوزي: ومن أسباب الوضع ما يقع ممن لا دين له عند المناظرة في المجامع من الاستدلال على ما يقوله كما يطابق هواه تحقيقا لجداله وتقويما لمقاله واستطالة على خصمه ومحبة للغلب وطلبا للرياسة وفرارا من الفضيحة إذا ظهر عليه من يناظره (تاسعها) إرضاء الناس

(٣) ص ٥٤٥ — ٥٤٧ — ٥٦٩ — ٥٧٢ ج ٣

(٤) كان للسيد رشيد أن يضع بين هؤلاء الذين لبسوا لباس الإسلام غشا ونفاقا صفوة أهل الكتاب مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهما

(٥) اضطرت الشافعية إزاء ذلك إلى أن يرووا في إمامهم حديثا يفضلونه على كل إمام وهذا نصه: ان رسول الله قال: أكرموا قريشا فان عالمها يملأ طباق الأرض علماً. . وانصار الإمام مالك وضعوا له هذا الحديث (يخرج الناس من المشرق إلى المغرب فلا يجدون عالما أعلم من عالم أهل المدينة) وثم حديث آخر عن أبي هريرة بهذا المعنى... راجع كتاب (الانتقاء) لابن عبد البر

(٦) هؤلاء كما قال ابن عساكر في تاريخه: تارة يرفعون المرسل ويسندون الموقوف وتارة يقلبون الإسناد وتارة يدخلون حديثا في حديث ص ١٠ ج ٢

وابتغاء القبول عندهم واستمالتهم لحضور مجالسهم الوعظية وتوسيع دائرة حلقاتهم وقد ألصق المحدثون هذا السبب بالقصاص . . ونقول إن قصاص هذا الزمان قد اتبعوا خطوات أولئك الوضاع وحفظوا أكاذيبهم — فقلما ترى واعظا يحفظ الصحاح وتراهم يكادون يحيطون بالموضوعات . . لأن معظمها خرافات وأوهام وتجرئ على المعاصي بالأماني والتشهي . . (عاشرها) شدة الترهيب وزيادة الترغيب لأجل هداية الناس ، وامثل الذى سهل على واضعى هذا النوع من الأحاديث المكذوبة هو قول العلماء : إن الأحاديث الضعيفة يعمل بها فى فضائل الأعمال . . وكأنهم رأوا أن الدين ناقص يحتاج إلى إكمال وإتمام (حادى عشرها) إجازة وضع الأسانيد للكلام الحسن ليجعل حديثا ؛ ذكروا هذا سببا مستقلا وهو يدخل فيما سبقه (ثانى عشرها) تنفيق المدعى للعلم لنفسه على من يتكلم عنده إذا عرض البحث عن حديث ووقع السؤال عن كونه صحيحا أو ضعيفا أو موضوعا ، فيقول من فى دينه رقة وفى علمه دغل هذا الحديث أخرجه فلان وصححه فلان ، ويسند هذا إلى كتب يندر وجودها ليوهم أنه مطلع على مالم يطلع عليه غيره ، أو يخلق للحديث إسنادا جديدا قالوا : وربما لم يكن قد قرع سمعه ذلك اللفظ المسئول عنه قبل السؤال . وهذا نوع من أنواع الوضع وشعبة من شعب الكذب على رسول الله (ص) وقد يسمعه من لم يعرف حقيقة حاله فيعتقد صحة ذلك وينسبه إلى رسول الله (ص) . وختم السيد رشيد رحمه الله هذه الأسباب بقوله :

والحاصل أن الثابت من الدين نقلا بطريق القطع هو القرآن والأحاديث المتواترة وقليل ما هى وما كان عليه أهل العصر الأول من العمل الذى يتعلق بالعبادة ، إذ العبادات وأساسها من العقائد وتهذيب الأرواح هو الذى كمل على عهد النبى (ص) جملة وتفصيلا . وأما المعاملات والأمور القضائية فقد جاءت الشريعة بأصولها العامة وقواعدها الكلية . والجزئيات تجرى على ما قال أحد الأئمة : « تحدث للناس أقضية الخ »

الوضع بالادراج

وقد يأتى الوضع من الراوى للحديث من غير قصد وعمدا ذلك من باب (الإدراج) والحديث المدرج ما كانت فيه زيادة ليست منه ، والأمثلة فى ذلك كثيرة نكتفى منها بحديث واحد وهو « أن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم — فضيقوا مجاريه بالجوع . ذكره الغزالى فى الإحياء . وقد قال العراقى — متفق عليه دون فضيقوا مجاريه بالجوع ؛ فإنه مدرج من بعض الصوفية

وقد ذكروا أن (الإدراج) نوعان : إدراج فى المتن وإدراج فى الإسناد (ومدرج المتن) ثلاثة أقسام (الأول) فى أول الحديث مثل : أسبغوا الوضوء ويل الأعقاب من النار (والثانى) فى أثنائه وهو كثير مثل حديث (مس الذكر) (والثالث) فى آخره وهو القلب المشهور كما فى حديث الكسوف فى الصحيح وهو « أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته . فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله والصلاة » قال العراقى إن هذه الزيادة لم يصح نقلها فيجب تكذيب قائليها

وأما الإدراج فى السند فيرجع إليه فى مظانه من كتب القوم لأنه من فنهم

وهناك أسباب أخرى للوضع ذكرها المستشرقون والباحثون فى الدين الإسلامى من غير المسلمين أمسكنا عن ذكرها إيثاراً للايجاز . ومن يرد معرفتها يرجع إليها عندهم

الوضاع الصالحون

تبين مما ذكرناه فى أسباب الوضع أن الكذب على رسول الله (ص) لم يكن مقصورا على أعداء الدين وأصحاب الأهواء من المسلمين ؛ بل كان يقع كذلك من العباد الصالحين — ويجعلون ذلك حسبة فى زعمهم ويحسبون أنهم بعملهم هذا يخدمون رسول الله ودينه ، فكانوا إذا سألهم سائل ، كيف تكذبون على رسول الله ؟ قالوا « إنا نكذب له لا عليه ! وإن الكذب على من تعمده » !

وقد روى مسلم فى صحيحه عن يحيى بن سعيد القطان قال : لم نر الصالحين فى شىء أكذب منهم فى الحديث . وفى رواية لم نر أهل الخير فى شئ أكذب منهم فى الحديث . قال مسلم يعنى أنه يجرى الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب

مولانا محمـــد علي

رئيس الجمعية الأحمدية لنشر الإسلام — لاهور — الباكستان

للاستاذ علي محمد سرطاوي

تمهيد:

قدمنا لقراء الرسالة مولانا محمد علي في مقال ترجمناه له عن مجلة (ليت) الإسلامية التي تشرف عليها الجمعية الأحمدية في لاهور، تقديماً مختصراً، ووعدنا بكتابة مقال مفصل عن حياته المجيدة المباركة ...

أما وقد بر بوعده صديقي الباكستاني السيد حسين تصدق القادري، فأمدني بما وصل إليه من لاهور عن مولانا محمد علي، فإنه ليشرفني أن أقدم على صفحات مجلة الرسالة الخالدة، أعظم المعاصرين خدمة للإسلام، وأقوى مبشر على الاضطلاع بجلائل الأمور

والذين تقع في أيديهم ترجمة مولانا محمد علي لمعاني القرآن إلى الإنجليزية، وهي تزيد على ألف وثلثمائة صفحة من القطع الكبير قلما خطر لهم أن هذا العمل قد استغرق سنوات عانى كان يشتغل في كل يوم منها ساعات تزيد في عددها على نصف مجموع ساعات الليل والنهار، وأنه استغرق في ترجمة معاني القرآن إلى الأردية سنوات سبعا طويلة أخرى، وكان حفظه الله إذا ما أجهده العمل جالسا، راح يعمل واقفا وراء منضدة مرتفعة عملت خصيصا لهذه الغاية

إننا ندعو إلى إقامة حفلة تكريمية رائعة لمولانا محمد علي لمناسبة مرور نصف قرن على تطوعه مجاهدا بقلمه تحت راية الإسلام، ونقترح أن تقام في أرض عربية وأن يدعى عظيم المسلمين إلى ذلك الحفل البهيج، من لاهور تقديرا لجهاده وإعجابا ببطولته، وأن يطلق اسمه الكريم على كرسي إحدى الجامعات في البلاد العربية للدراسات الإسلامية

قال النووي: لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفون، ويروون الكذب ولا يعلمون أنه كذب

وروى مسلم عن أبي الزناد: أدركت بالمدينة مئة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث. وقال إسماعيل بن إدريس سمعت خالي مالكا يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم! لقد أدركت سبعين ممن يقول، قال رسول الله عند هذه الأساطين فما أخذت عنهم شيئا لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن

وقال الحافظ ابن حجر: وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته! وما دروا أن تقويله (ص) ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب، وكذا مقابلهما وهو الحرام المكروه، ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع الحديث في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في الكتاب والسنة، واحتجوا بأنه (كذب له لا عليه) وهو جهل باللغة العربية (٧)

وقال عبدالله النهاوندي، قلت لغلام خليل من أين لك هذه الأحاديث التي تحدث بها في الرقائق؟ فقال وضعناها لنرقق بها قلوب العامة. وقد قال ابن الجوزي عن غلام خليل هذا إنه كان يتزهد ويهجر شهوات الدنيا ويقوت الباقلاء صرفا وغلقت أسواق بغداد يوم موته. وكان أحمد بن محمد الفقيه المروزي من صلب أهل زمانه في السنة، وأكثرهم مدافعة عنها، ويحقر كل من خالفها، وكان مع ذلك يضع الحديث ويقلبه

والأمثلة كثيرة جدا

وقد قال العلائي: أشد الأصناف ضررا أهل الزهد كما قال ابن الصلاح كذا المتفقهة. وأما باقي الأصناف كالزنادقة فالأمر فيهم سهل لأن كون تلك الأحاديث كذبا لا يخفى إلا على الأغبياء

المنصورة — للكلام صلة — محمود أبو ريه

(٧) ص ١٦١ ج ١ فتح الباري